الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٥٢٢ (الاستئناف ١)

الاثنين، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلينغا إبوتو
	كولومبيا	السيد بالديبيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد كونجول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2002/432 و Add.1)

02-35678 (A)
0235678

استؤنفت الجلسة الساعة ٠٠/١٦.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الفلبين يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ياتشينكو (الفلبين) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي هو – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن تيمور الشرقية. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام كوفي عنان على بيانه الافتتاحي وللأمين العام المساعد هادي العنابي على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه تقرير الأمين العام في وقت سابق من المناقشة، يوم الجمعة الماضي.

إننا نجتمع هنا اليوم لنتشاطر فرحتنا العميقة ما حققناه، نحن المجتمع الدولي، في تيمور الشرقية خلال السنتين ونصف الماضيتين ولنستوثق من أن ذلك الإنجاز الهائل سيكون إنجازا دائما. وبعد أن تجاوزت تيمور الشرقية تاريخا اتسم بالدمار، تقف الآن كدولة مستقلة ناشئة، سيتم إعلانها الرسمي في غضون أقل من شهر. وقد شهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية معلما تاريخيا بارزا جدا تمثل في اعتماد دستور البلد وانتخاب أول رئيس له، مما هيأ المسرح لظهور تيمور الشرقية المستقلة.

وفي هذه المرحلة، اسمحوا لي أن أعرب، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية كوريا، عن أحر تهانئي لقادة شعب تيمور الشرقية على تحقيقهم لتشوقهم إلى دولة حرة مستقلة على الرغم من الصعاب والتحديات الهائلة. ونتوجه بتهانئنا الخاصة إلى فخامة السيد كيا رالا زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب. وخلال الجزء السابق من هذه الجلسة، المعقود يوم الجمعة، تشرفنا جميعا بحضوره هو ودولة السيد ماري الكاتيري، رئيس الوزراء. ووفدي واثق كل الثقة بأن الرئيس المنتخب غوسماو بما أثبته من قدرة قيادية سيضع بلده على الطريق المؤدي إلى السلم والازدهار الطويل الأجل.

وفي سياق بناء الدولة المستقلة، اضطلعت الأمم المتحدة بدور محوري من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، التي لم يشمل عملها الأمن والأبعاد السياسية فحسب، ولكن أيضا التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتجسد البعثة تطلعات المجتمع الدولي إلى السلم والحرية والديمقراطية. ويعتقد وفدي أن نجاحها في تيمور الشرقية يثبت ما هو أكثر من أهمية الأمم المتحدة ومكامن قوتها في الشؤون الدولية الحالية. وفي ذلك الصدد، نشيد حقا بتفاني الأمين العام، وممثله الخاص، السيد فييرا دي ميلو، وموظفيهما.

وجمهورية كوريا فخورة بكونها شاركت بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لبناء الدولة وللتعمير في تيمور الشرقية. وقد ظللنا نسهم بعدد هام من قوات حفظ السلام للعنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة منذ بدايتها، فساعدنا بذلك في كفالة بيئة أمنية مستقرة للانتقال السلس إلى الاستقلال. وعلى الصعيد الثنائي، ظلت جمهورية كوريا

تقدم مساعدة إنسانية وإنمائية لتيمور الشرقية. وعلاوة على ذلك أبقينا ، منذ حزيران/يونيه من السنة الماضية، على وجود دبلوماسي دائم، في ديلي سيُرفع إلى مستوى السفارة.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام بخصوص البعثة الخلف لبعثة الإدارة الانتقالية، فإن جمهورية كوريا تؤيد تماما الاقتراح الرامي إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، التي من عناصرها الأساسية اتباع نهج يقوم على أساس مراحل محددة في اتجاه انسحاب البعثة تدريجيا في غضون عامين.

وفي هذه المرحلة، يود وفدي أن يهنئ السفير كماليش شارما على تعيينه الممثل الخاص الجديد للأمين العام في تيمور الشرقية. إن جاذبيته وكفاءته معروفتان تماما في المجتمع الدبلوماسي في نيويورك.

ويوافق وفدي تماما على إشارة الأمين العام إلى أنه، بالنظر إلى التحديات المتبقية التي تواجه الأمن والاستقرار وكذلك الاقتصاد الهش، من الأساسي أن يظل المجتمع الدولي مشغولا بأمر هذه الدولة الجديدة. الوقت الآن ليس وقت الرضا عن النفس والتهاون، وإنما هو وقت تجديد الاهتمام بتيمور الشرقية ودعمها.

وإذ ظللنا مهتمين حقا بالعملية التاريخية المتمثلة في بناء الدولة في تيمور الشرقية، فإننا نتطلع بشغف إلى تنصيب حكومة جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٢٠ أيار/مايو، ونتطلع كثيرا إلى العمل على نحو وثيق مع الحكومة الجديدة حين تنضم إلى أسرة الأمم العالمية. وأود مرة أخرى أن أنقل تمنيات حكومة وشعب جمهورية كوريا لاستمرار السلم والازدهار في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة عن الحالة في تيمور الشرقية. لقد استمعنا باهتمام شديد للتعليقات التي أدلى بها يوم الجمعة الأمين العام كوفي عنان، والرئيس المنتخب غوسماو ورئيس الوزراء ألكاتيري. وننضم إلى الآخرين في الإشارة إلى أن قيادة الرئيس المنتخب ورئيس الوزراء ستشكل مستقبل تيمور الشرقية. وستكون قيادتهما بالغة الأهمية في البناء على التقدم الذي أحرز خلال السنتين الماضيتين تجاه إقامة بلد مستقل وديمقراطي يعمل بصورة سليمة. وتعرب نيوزيلندا لقادة تيمور الشرقية ولشعبها معا عن أحر تهانئنا وتجديد التأكيد على استمرار دعمنا لتيمور الشرقية كجارة إقليمية وصديقة.

إن اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية يمثل مرحلة فاصلة بالنسبة لتيمور الشرقية وعلاقتها مع المجتمع الدولي. وفي ٢٠ أيار/مايو ستحتفل نيوزيلندا مع بقية أسرة الأمم المتحدة باستقلال تيمور الشرقية في ديلي. وستكون مناسبة بهيجة وتاريخية. وتقديرا لأهمية ذلك الحدث، سيمثل نيوزيلندا رئيس وزرائنا. ونأمل أن نرحب، بعد الاستقلال بقليل، بتيمور الشرقية بوصفها أحدث دولة عضو في الأمم المتحدة.

والاقتراح الرامي إلى إنشاء بعثة الدعم يدل على بدايةٍ ونهايةٍ معا. فخلال السنتين الماضيتين عمل الممثل الخاص للأمين العام، سيرجيو فييرا دي ميلو، وفريقه في

شراكة مع أبناء تيمور الشرقية لنقل تيمور الشرقية من حالة ما بعد الصراع إلى عشية الاستقلال.

لقد ظفر موظفو وقيادة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باحترامنا وإعجابنا، ونحن نشكرهم على التزامهم واجتهادهم. غير أن العمل الذي يقومون به لم ينته بعد، بطبيعة الحال. إذ إن تحول مجتمع تيمور الشرقية إلى مجتمع مستقر وعادل وآمن يحتاج إلى دور مستمر للأمم المتحدة. ونحن نرحب بالاقتراح الشامل الذي قدمه الأمين العام لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية من أجل مساعدة شعب وقيادة تيمور الشرقية، ونؤيد هذا الاقتراح. وتقدم اقتراحات الأمين العام استراتيجية انسحاب واضحة لعنصر دعم السلام الذي ينطوي عليه وجود الأمم المتحدة. كما أن الاقتراحات المتعلقة بتخفيض العناصر العسكرية والشرطية والمدنية لبعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية ترتكز على احتياجات وتقديرات واقعية، وتتفق مع المفهوم الذي أيده المجلس في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويتضح من الاقتراحات أن تيمور الشرقية مقبلة على مرحلة جديدة في تحولها إلى أمة ذات سيادة تقوم بوظائفها كاملة. ونحن نتطلع إلى تطبيع المساعدة الإنمائية بناء على تنسيق وثيق مع الحكومة الجديدة لتيمور الشرقية من قِبل وكالات الأمم المتحدة وسائر الجهات المانحة المتعددة الأطراف، والإقليمية، والثنائية الأطراف.

ومثل الأمم المتحدة، فإن مناط اهتمام نيوزيلندا سوف يتحول عن حفظ السلم إلى المساعدة الإنمائية. ففي نهاية هذا العام، سوف نسحب كتيبتنا والدعم الذي نقدمه بطائراتنا العمودية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة للانسحاب، وقد تطلب إسهام نيوزيلندا في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية المشاركة بعنصر كبير من قواتنا الدفاعية. وسوف نواصل دعم بعثات الأمم المتحدة الأخرى بتقديم قوات من عندنا. وقد غادر بالفعل تيمور الشرقية أفراد الشرطة والجمارك والإصلاح التابعون لنا، ولكننا سنواصل تقديم التدريب والمساعدة الإنمائية في هذه المجالات.

وتتطلع نيوزيلندا إلى قيام علاقة ثنائية متطورة مع تيمور الشرقية ترتكز على إطار إنمائي متفق عليه وعلى المصالح الإقليمية المشتركة. ونضم صوتنا إلى أصوات المتكلمين الآخرين الذين تحدثوا في الأسبوع الماضي، ولاحظوا مع القلق الصعوبات التي يواجهها قطاع العدالة، بما في ذلك السجون، ونؤيد النداء الداعي إلى تحقيق تقدم في حل هذه المشكلات. فأمامنا مهام جسام في هذه المجالات بوجه خاص، ونيوزيلندا على أتم الاستعداد للمساعدة فيها.

وقد قام مجلس الأمن بدور حيوي في دعم تيمور الشرقية منذ الأزمة التي أعقبت الاقتراع في عام ١٩٩٩. وتمثل بعثة الأمم المتحدة لدعم تيمور الشرقية المرحلة النهائية لذلك الدور، مع خطة محددة لتخفيض الدعم تقترن بتحقيق منجزات هامة. ويتبين من اقتراح الأمين العام أن هذه البعثة بعثة سليمة لا عيب فيها، وواقعية، ومركزة. ونحن نحث المجلس على تأييد إنشائها، وهو بتأييده ذلك، إنما يرسخ ما قد تم إنجازه، مع الإقرار بما لا يزال يتعين القيام به.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج اسمه على قائمتي هو ممثل البرازيل. وإني أدعوه إلى الجلوس إلى منضدة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): شكرا سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه المناقشة المفتوحة بشأن تيمور الشرقية.

مع اقتراب ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على الانتهاء، فإن لدينا مبررات قوية للشعور بالفخر بالأمم المتحدة.

وأود أن أشيد بابن بلدي، سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي سيترك قريبا منصبه كممثل خاص ورئيسا للإدارة

الانتقالية. فتحت إدارته المقتدرة والثابتة، أصبحت تلك الإدارة أحد أنجح منجزات الأمم المتحدة. ونحن ممتنون لسيرجيو ومساعديه على ما أمكنهم إنجازه بالتعاون مع شعب وقيادة تيمور الشرقية. فإن روح التضحية للموظفين المدنيين الدوليين ذوي الحماس العالي للعمل، من أمثاله، هي التي تجعل هذه المنظمة عظيمة، وتقدم مثالا حيا عن مضمون القيم المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وسوف ينشئ مجلس الأمن قريبا بعثة جديدة في تيمور الشرقية يرأسها زميلنا المحترم السفير كماليش شارما من الهند. ونحن جميعا معجبون بخصاله الشخصية، ومهاراته، وذكائه وتفانيه في خدمة الأمم المتحدة. وما كان يمكن لأبناء تيمور الشرقية أن يعتمدوا على صديق أفضل منه وهم يشقون طريقهم نحو بلد مستقل لهم.

ويسعد البرازيل أن تشارك في الاحتفاء بالانتخابات الرئاسية الناجحة التي أُجريت في تيمور الشرقية. فقد أكدت صناديق الاقتراع وباركت القيادة الساحرة للجماهير التي يتمتع بها زانانا غوسمايو. وسوف يثبت أن إصراره والتزامه الواضح بالديمقراطية، والسلام، والتسامح، والمصالحة أمر ضروري في السنوات الحاسمة اللاحقة للاستقلال. وقد كان حضوره بيننا في اليوم الأول لهذا النقاش فرصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي للإشادة بدوره القيادي. وتشارك البرازيل في تحية هذا القائد غير العادي لشعب تيمور الشرقية. ويسعدنا جميعا أن يكون بيننا رئيس الوزراء ألكتيري. ونحن معجبون بقيادته المتسمة بالتصميم والتفاني، وهي قيادة ستظل الحاجة ماسة إليها وهو يتولى منصب رئيس الوزراء.

لقد أُرسيت الآن الأسس التي ستقوم عليها دولة تيمور الشرقية في المستقبل. غير أن المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تيمور الشرقية لم تنته بعد بأي حال. ونحن لا نقترب من نهاية عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وإنما نقترب من بداية جديدة تتطلب التزاما سياسيا مستمرا.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، من المهم إبلاغ رسالة واضحة من التشجيع والدعم الحازم لشعب تيمور الشرقية. وسوف يمثل يوم الاستقلال، الموافق ٢٠ أيار/مايو، ابتداء مرحلة جديدة تتطلب تعاوننا الثابت ودعمنا المستمر في العديد من المجالات الحاسمة من أجل تعزيز ممارسة شعب تيمور الشرقية لسيادته.

إن جسامة التحديات التي تواجه هذه الأمة الجديدة تتطلب من المجتمع الدولي التعهد بتقديم مساعدات سخية. ويجب علينا أن نضمن أن يتم الانتقال إلى الاستقلال بشكل سلس وبلا مشاكل، حفاظا على الاستقرار. والأمن، فضلا عن الاستمرارية في الإدارة العامة. ويتطلب ذلك تأمين مورد للتمويل يمكن التعويل عليه.

وتؤيد البرازيل إنشاء بعثة خلف للإدارة الانتقالية، على نحو ما اقترح الأمين العام، تضم عنصرا عسكريا ومدنيا وشرطيا مدنيا. وسوف نواصل المشاركة في هذا الجهد لا بالإسهام بقواتنا فحسب، بل أيضا من خلال البرامج المعدة تحت مظلة الوكالة البرازيلية للتعاون.

ونظرا لقلة الخبرة المهنية والإدارية في تيمور الشرقية، فمن الأهمية بمكان أن يشتمل العنصر المدني على ١٠٠ وظيفة رئيسية داخل الإدارة لضمان الاستمرارية، وكفالة التدريب أثناء الخدمة للموظفين من أبناء تيمور الشرقية. كما أن خفض العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية يجب أن يكون متناسبا مع قدرة قوة الدفاع ودائرة الشرطة في تيمور الشرقية على توفير الأمن الخارجي والداخلي.

وأنا على ثقة من أن الاستقرار سيستتب في تيمور الشرقية مع نضوج المؤسسات الديمقراطية واكتساب جهود المصالحة المزيد من الزخم.

ويجب أن نتخذ القرارات المتعلقة بمستوى القوة ومدة وجودها على أساس تقييم واضح للاحتياجات الفعلية لدولة تيمور الشرقية ذات السيادة التي ستقوم في المستقبل. ولا أحد يريد بعثة مفتوحة في تيمور الشرقية، ناهيك عن استدامة التبعية. ولا بد من استراتيجية انسحاب واضحة، تأخذ في الحسبان الحاجة إلى بناء القدرة، ولا تعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

إن حماسنا لاستقلال تيمور الشرقية لا يجب أن يحجب عنا المشكلات الضخمة التي تنتظر الحكومة المقبلة من قريب. فتيمور الشرقية بلد نام، غائص في الفقر، وبحاجة ماسة إلى المساعدة الدولية. ومن غير المرجح أن يتم في الأجل القصير خفض المعدل العالي للبطالة. كما أن المكاسب غير المحتسبة من استغلال النفط والغاز في فرجة تيمور لن تأتي غدا أو بعد غد. فهذا مجال يحتاج إلى استثمارات لن تتأتى إلا مع مرور الوقت.

وفي هذا السياق، يصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى مواصلة تنفيذ المشاريع المدرة للدخل، والمحافظة على تدفق المعونة الدولية، وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة والحكم الرشيد.

بالإضافة إلى هذا، من المهم المحافظة على المستوى الراهن من الخدمات العامة بعد الاستقلال. إن تدهور تلك الخدمات من شأنه أن يضر بأكثر القطاعات ضعفا ويمكن أن يشكل ضربة للثقة العامة في الدولة المقبلة.

باختصار، يجب على المجتمع الدولي في مجموعه أن يواصل توفير الدعم السخي من أجل تأهيل تيمور الشرقية، وإعادة بنائها وتنميتها.

إن يوم الاستقلال سيكون بداية عصر جديد في تيمور الشرقية وسيمثل الوفاء بالتطلعات المشروعة لشعب يستحق التقدير. وسيكون أيضا لحظة للتأمل في التحديات المتعددة التي تكمن في طريق جعل دولة تيمور الشرقية المستقلة تعمل من أجل كل مواطن من مواطنيها. والبرازيل واثقة بأن الديمقراطية ستزدهر من خلال المشاركة النشطة للشعب في شؤون المجتمع. والديمقراطية يجب أن يغذيها الشعور بالتمكين الذي يتحقق، ليس فقط بالحقوق المدنية والسياسية وإنما أيضا بالتحسن الاقتصادي والاجتماعي.

ونحن نعرب عن أفضل تمنياتنا بالتقدم والسعادة لأبناء تيمور الشرقية، ونتطلع إلى العمل معهم جنبا لجنب في مجتمع الأمم المتحدة وأيضا في مجتمع البلدان الناطقة بالبرتغالية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أود، بالنيابة عن وفد شيلي، أن أشكركم، لعقد هذه المناقشة العامة بشأن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، مما أتاح لنا فرصة للإعراب مرة أخرى عن رأينا بشأن عملية تقرير المصير التي نشعر بكونها قريبة من قلوبنا. ومما يدعو للسرور أيضا أن نتمكن من انتهاز هذه الفرصة للتكلم خلال رئاستكم، سيدي الرئيس، وقد قدم الاتحاد الروسي دعما قويا للإدارة المؤقتة منذ بداية هذه المهمة الشاقة الناجحة.

منذ ١٩٦١، كانت شيلي عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وفي ذلك المحفل، وفي محافل أخرى، اضطلعت شيلي بعمل جاد تأييدا لمبدأ تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على جدول أعمال الأمم المتحدة.

لذلك، فإننا نقدر تقديرا تاما الأهمية الحقيقية لتمتع شعب تيمور الشرقية، بعد سنوات عديدة جدا من الكفاح،

بالحق في أن يقرر بحرية، وفي إطار احترام القيم الديمقراطية، شكل الحكومة التي سترسم خطاه الأولى كدولة مستقلة حقيقية.

ونرحب بمناخ السلم والنظام الذي اتسمت به العملية الانتخابية التي جرت مؤخرا، والتي توجت بانتخاب المرشح الرئاسي، السيد زانانا غوسيماو، بأغلبية ساحقة. وإننا نعرب له مرة أخرى عن أصدق تهانينا ونتمنى له كل نجاح في الاضطلاع بوظائفه الهامة.

وشيلي تتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في آخر تقاريره بأنه حتى في ضوء التقدم الهام الذي أُحرز في تعزيز البنية السياسية والمؤسسية لتيمور الشرقية، فإن العملية ستظل هشة عند إعلان الاستقلال يوم ٢٠ أيار/مايو وستتطلب مساعدة وتضامن المجتمع الدولي.

ولهذا السبب، يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته التي لا يمكن التهرب منها لإعداد شعب تيمور الشرقية لممارسة أغلى حقوقه الأساسية في الإطار الذي يكفل الحرية والديمقراطية. ويبدو أن الاتفاق على وجود مستقبلي للأمم المتحدة، ربما لفترة لا تزيد على عامين، بولاية واضحة وبموافقة شعب تيمور الشرقية ودعمه النشط، سيتيح أفضل طريقة لبلوغ تلك الغاية.

ولذلك، تؤيد شيلي إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية، وترحب باقتراح الأمين العام بوضع خطة شاملة لتنفيذ ولاية البعثة التي، كما يعرف المجلس، ستركز على ثلاثة برامج رئيسية تتعلق بالاستقرار، والديمقراطية، والعدالة، والأمن الداخلي، وإنفاذ القانون، والأمن الخارجي، والرقابة على الحدود.

ونحن لا يسعنا إلا أن نبدي اعترافنا وتقديرنا للمساعدة والتوجيه المستمر الذي قدمه مجلس الأمن خلال هذه العملية. ونقدر بشكل خاص العمل الجدير بالثناء الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية والمدير الانتقالي، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، ووزير الشؤون الخارجية للسلطة الانتقالية، السيد خوسيه راموس هورتا. ونتمنى للسفير كاماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، الذي عُين حديثا، كل النجاح في الاضطلاع بوظائفه الجديدة التي تمثل تحديا، ونؤكد من جديد رغبتنا في التعاون معه.

في نفس هذه اللحظة التي أتكلم فيها تعطي فرقة شيلية للطائرات العمودية موفدة إلى تيمور الشرقية، عن طريق أعمالها، البرهان من جديد على التزامنا بأن نرى الاختتام الناجح لعملية الانتقال السياسي هناك. وبالمثل فإننا، بروح من التعاون ونكران الذات، سنستجيب في حدود طاقاتنا، للنداء بتقديم أي نوع من التعاون المطلوب لإعادة بناء ما سيصبح أول دولة في الألفية الجديدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة الروسية.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): نجتمع اليوم لنحتفل معا بحدث فريد قلما يتكرر شارك في تحقيقه المجتمع الدولي بأكمله من أجل إعلاء وتحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ السلام والعدل والمساواة بين الشعوب.

إن استقلال تيمور الشرقية يواكب نجاح مرحلة هامة في المسار السياسي لهذا الإقليم أسهمت فيه أطراف فاعلة، خاصة الجهود التي بذلتها إندونيسيا والقيادات الوطنية التيمورية من أجل تحقيق المصالحة، وأدت إلى الاستقلال، ومكنت الشعب التيموري من اجتياز فترة صعبة من تاريخه،

والانطلاق نحو بداية إرساء أسس بلد جديد يعترف بعلاقات حسن الجوار ويعيش في سلام مع الشعوب المجاورة له.

إن مصر تتفق مع ما ورد من تحليل منطقي للأوضاع في تيمور الشرقية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشير إلى عدد من التحديات التي قد تعوق جهود نجاح مرحلة الاستقلال، مما يتطلب سرعة التصدي لها من أجل ضمان الاستقرار وتأمين مرحلة تطور نشط لهذا البلد الجديد.

وقد حصر تقرير الأمين العام هذه التحديات في مسائل ترسيم الحدود، وعودة اللاجئين، وتنظيم النشاط التجاري في المنطقة الحدودية، بالإضافة إلى تعزيز الهياكل الحكومية الجديدة، القضائية والأمنية، وتدعيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن كافة تلك المقتضيات يجب أن يواكبها احترام المجتمع الدولي الكامل لاستقلال تيمور الشرقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التصرف والاختيار للشعب التيموري، ممثلا في قيادته المختارة في تحقيق مستقبله ومنهج علاقاته الدولية والإقليمية. هذه الاستقلالية ستضمن، دون أدنى شك، الاستقرار وتدعيم منجزات الإدارة الانتقالية.

السيد الرئيس لا تزال الأوضاع الأمنية تمثل تحديا واضحا أمام تحقيق الاستقرار الكامل لتيمور الشرقية. من هذا المنطلق فإننا نؤيد مبدأ استمرار بعثة الأمم المتحدة مع تقليص حجمها بعد الاستقلال من أجل المساعدة في تهيئة أفضل الأجواء والأوضاع اللازمة لضمان أمن الدولة الجديدة.

كما تؤيد بلادي الولاية المبدئية الواردة في تقرير الأمين العام والتي تتلخص في تقديم الدعم الإداري والمساعدة في إنشاء الهياكل القانونية، وأخيرا المساعدة في صون الأمن الخارجي والداخلي لتيمور الشرقية.

إن نجاح جهود المجتمع الدولي في تيمور الشرقية يعكس جليا نجاح الإرادة الدولية إذا ما توافرت من أجل إعلاء وتعزيز أهداف ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى إنقاذ العالم من ويلات الحرب ونبذ الخلاف واحترام حقوق الإنسان وكرامة الفرد وتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

إن مصر تولي أهمية خاصة لمنطقة شرق آسيا وتتمتع بعلاقات قوية وراسخة بحكم تاريخ دبلوماسيتها مع بلدان هذه المنطقة، وترحب كل الترحيب بانضمام دولة جديدة صديقة إلى مصاف المجتمع الدولي سعى شعبها لتحقيق السلام والمساواة والعدل حتى انتصرت إرادته.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل فيجي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): نهنئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس هذا الشهر، ونشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا للإدلاء ببيان قصير.

لو كنا قد تكلمنا يوم الجمعة لأسعدنا الحظ بأن نشكر شخصيا رئيس الوزراء ألكاتيري وأن نرحب به في هذا الاجتماع، وأن نهنئ أيضا السيد زانانا غوسماو، الرئيس المنتخب لتيمور الشرقية. مع ذلك أثق بأن مشاعرنا ستنقل إليهما.

إنه لمن دواعي التقدير المناسب لتيمور الشرقية أن يكون أول رئيس منتخب لها قد نال هذا التفويض الجليل بانتصار ساحق. إن يوم الاستقلال في ٢٠ أيار/مايو سوف يسلط الأضواء على رئيس الجمهورية الجديد وعلى قصص نجاح تيمور الشرقية المستقلة الديمقراطية. ومن باب الترحيب بالديمقراطية الأكثر حداثة سوف ترسل فيجي وزير

خارجيتنا والأمين الدائم للشؤون الخارجية لمشاركة شعب تيمور الشرقية في الاحتفال بتاريخهم.

ويتوجب على هذه المناقشة أن ترحب بإنجازات تيمور الشرقية لتمكين مجلس الأمن من التركيز بشكل أفضل على بقية التحديات التي تواجهه وتواجه منظومة الأمم المتحدة. إننا نشهد اليوم دولة بُنيت في زمن قياسي. إن عامين ونصف عام إطار زمني غير متوقع لدولة مدمرة إلى حد كبير لكي تستجمع الحكمة اللازمة لعكس المسار والمضي قدما نحو الديمقراطية والالتزام بحكم القانون ومعايير حقوق الإنسان.

ورغم الفجوات الظاهرة في الدليل التفصيلي لتنمية الأمة الجديدة، والمدرجة في تقرير الأمين العام، تعترف فيجي بروح التعاون والنضوج لدى شعبها. إن هذه التوجهات والتصميم لدى شعب تيمور الشرقية ساعدت الأمم المتحدة في تيسير إدارة انتقالية.

إن إعلان الدستور في آذار/مارس سنة ٢٠٠٢ أرسى أساس الحكم في تيمور الشرقية عند نيلها الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢. والعمل الحاسم الآخر لهذه الأمة الوليدة كان أسلوب إجراء الانتخابات الرئاسية. فقد سجل هذا الحدث التاريخي إقبالا كبيرا جدا من الناخبين، وكان خلوا من الحوادث، وأدير بكفاءة من قبل الهيئة الانتخابية المستقلة المقتدرة. ويستحق المرشحان الرئاسيان الثناء على روح الوحدة التي أظهراها عند بداية الانتخابات، تلك الروح التي ولدت التفاؤل وحسن النوايا لدى الناخبين وأثناء عملية الانتخابات.

إن بداية المسح الاستطلاعي المشترك هذا الأسبوع على حدود تيمور الغربية يبشر بزيادة التعاون بين الأطراف كافة. ويمنحنا ذلك أملا بترسيم الحدود البرية المشتركة تماما مع نهاية الفترة الانتقالية، كما توخته الخطة المرسومة.

إننا نتفق على أن تأهيل البنية التحتية يجب أن يسير بالتوازي مع مبادرات التنمية الاجتماعية. إن تعزيز حقوق الإنسان، وحماية البيئة وترقية المرأة ثلاثة أعمدة هامة للتنمية الوطنية. وهي أيضا الغايات الأساسية لأهداف الألفية الإنمائية. ونتطلع قدما إلى وضع اللمسات الأخيرة في أيار/مايو على إطار الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية في تيمور الشرقية. إن بإمكان هذا الإطار أن يقرن أهداف التنمية الوطنية بأشكال المساعدة المتوفرة من منظومة الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن المواءمة الفضلى بين الأهداف والموارد سوف يكون من شأنها تسريع وزيادة الإبلال الاقتصادي والمالي المطلوب الذي اعتبره الأمين العام عنصرا حاسما في قدرة المؤسسات الوطنية على تقديم الخدمات.

وتنبعث طاقة جديدة من عمل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، التي تتشاور على ولايتها مع المجتمع - بما في ذلك مع السجناء السياسيين السابقين - حول مهامها المختلفة لإقامة العدل للمظلومين ولمنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل. إن أعداد المهاجرين العائدين المتزايدة في الآونة الأخيرة من تيمور الغربية يشير إلى الثقة المتزايدة في هذه وغيرها من العمليات الوطنية الجارية.

ولعلمنا بالفجوات الكبيرة في وضع الإطار الأمني لتيمور الشرقية، فإننا مسرورون بخطوتها الشجاعة هذا الأسبوع باستضافة اجتماع ثلاثي للشرطة حول الأمن الإقليمي مع استراليا وإندونيسيا. إن مشاعر القلق المشتركة حول تهريب السكان وتهريب المخدرات وغير ذلك من الجرائم العابرة للحدود أدت إلى الاتفاق على توسيع التعاون بين الشرطة في البلدان الثلاثة.

أما وقد أشرنا إلى بعض التطورات المختلفة في تيمور الشرقية نود أن نوازن ملاحظاتنا بتقدير واقعي لمجالات

الاحتياج الرئيسية عندما يأتي ٢٠ أيار/مايو ونهاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

ونظرا لأن المحكمة الجنائية الدولية أصبحت حقيقة واقعة الآن، فإن تيمور الشرقية ستستمد نصوص قوانينها الموضوعية وأنظمتها القانونية من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالدرجة الأولى، للتعامل مع الجرائم الخطيرة والفظائع التي حدثت في تيمور الشرقية بعد الاستفتاء. ونجاح هذه المبادرة سيعتمد على نظام قادر وفعال للعدالة الجنائية، وهو مجال في غاية التقصير. إن المؤسسات العدلية ومكملاتها تحتاج إلى التقوية، خاصة محكمة مقاطعة ديلي، التي تخضع هذه الجرائم الخطيرة لولايتها القضائية حصرا. ولذلك فإن النظام العدلي يجب أن يكون محور تدخلنا الاستراتيجي لتعزيز الثقة المحلية والدولية به.

ولقد حدد الأمين العام بالتفصيل مجالات احتياج أخرى معينة ستظل فيها الشراكات المتعددة الأطراف والثنائية وفيما بين الوكالات والشركات الخاصة مطلوبة بشدة إذا أريد لتيمور الشرقية أن تحافظ على منجزاتها. وفي هذا الصدد، تضم فيجي صوتها إلى العدد الكبير ممن أعربوا عن التأييد لمقترحات الأمين العام وبالتفويض بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة مبدئية مدتها عامان. ولا نود أن نسد الباب أمام أي احتياج في المستقبل لتمديد هذا الإطار الزمني إذا تخلفت البعثة عن تحقيق أهداف وأغراض التنمية بعد الاستقلال. وتعتقد فيجي اعتقادا راسخا بأنه لا غنى عن الأيادي المساندة لطفل يخطو أولى خطواته.

لا بد أن تواصل الأمم المتحدة الحفاظ على شراكتها في قصة النجاح هذه. يجب أن تظل تيمور الشرقية على جدول أعمال الأمم المتحدة، بالرغم من حالات الأزمات العالمية الملحة الأخرى. وينسجم هذا الموقف تماما مع أهداف الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام وصنع السلام ومنع نشوب الصراعات، ومع نموذجها الأساسي. وعلى ضوء ذلك، يسعدنا أن نلاحظ أن مجالات التركيز الرئيسية لبعثة تقديم الدعم ستكون الاستقرار والديمقراطية والعدل والأمن الداخلي وإنفاذ القانون والأمن الخارجي ومراقبة الحدود. وإن التقارير الدورية من البعثة ستُبقي على الأمم المتحدة مطلعة على الكيفية التي تدعم بها البعثة الخلف حكومة تيمور الشرقية المستقلة. ويمكن لذلك أن يساعد الأمم المتحدة على أن ترصد بشكل أفضل الكيفية التي تتقبل بها مواطن الضعف جهود التأهيل أو استراتيجيات الدعم أو مساعي التدخل.

أخيرا وليس آخرا، يجب أن نعطي السيد سيرجيو فييرا دي ميلو حقه من الثناء. فلقد جعلت مثابرته وقيادته المتميزتان من بعثة الإدارة الانتقالية قصة نجاح. ويمكننا أن نثق في أن البعثة الخلف، بالرغم من أن نطاقها أصغر بكثير، ستأخذ بعثتنا المشتركة إلى آفاق أعلى تحت القيادة القديرة لسعادة السفير كماليش شارما، الذي يتبوأ منصبه مشفوعا بأطيب تمنيات فيجي وثقتها التامة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زين الدين (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة المفتوحة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقتين S/2002/432 و S/2002/432/Add.1، والسيد العنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة للمجلس الأسبوع الماضي. كما يود وفدي أن يشكر السيد زانانا غوسماو لاطلاعنا على التطورات في تيمور الشرقية. ويهنئه وفدي على انتخابه مؤخرا ليصبح

أول رئيس لتيمور الشرقية المستقلة. ولقد أسعدنا أيضا الاستماع إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس الأسبوع الماضي رئيس وزراء تيمور الشرقية، السيد ماري ألكاتيري.

لقد أوشك عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية على الانتهاء. ونجحت البعثة في فترة قصيرة من الزمن في إرساء الهياكل الأساسية اللازمة لدولة مستقلة. وفي هذا الصدد، نشيد برجال ونساء البعثة على جهودهم. كما نود أن نضم صوتنا إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، على إسهامه الرائع.

إن الانتخابات الرئاسية الناجحة واعتماد دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية وتسليم أغلب المهام التنفيذية والعملية إلى التيموريين الشرقيين تزيد من توطيد عملية استقلال تيمور الشرقية. وسوف تتوج العملية باحتفالات رفيعة المستوى بالاستقلال في ٢٠ أيار/مايو. وتتطلع ماليزيا إلى الترحيب بتيمور الشرقية في الأمم المتحدة.

وتود ماليزيا أن تعيد التأكيد على دعمها لاقتراح الأمين العام باستمرار وجود الأمم المتحدة لمدة عامين بعد استقلال تيمور الشرقية. إن الوجود المستمر للأمم المتحدة بعد استكمال الانتقال السياسي أمر هام لضمان التنفيذ السلس للعملية الشاقة الخاصة ببناء الدولة. وسوف تمكن البعثة المتكاملة المقترحة الخلف لبعثة الإدارة الانتقالية، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، الأمم المتحدة من استكمال الولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩).

إن الولاية المقترحة ولاية عملية وقابلة للتحقيق، وتنسجم مع فكرة البعثة الخلف التي عرضها الأمين العام على المجلس في جلسته ٤٤٠٣، في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. وترى ماليزيا أن هذا الاقتراح سيكون مقبولا للمجلس، حيث إن أعضاء المجلس كانوا بالفعل قد أقروا الفكرة، ويتضح ذلك في بيان المجلس الرئاسي الصادر عقب تلك الجلسة (S/PRST/2001/32). ونحن نرى أنه لا يمكن تحقيق أهداف البعثة الخلف بدون استمرار تدفق الدعم المنتظم من بقية المجتمع الدولي. وماليزيا على ثقة بأن أصدقاء تيمور الشرقية سوف يقدمون الدعم اللازم للأمم المتحدة في السنوات الأولى بعد الاستقلال. وماليزيا بوصفها جارة إقليمية ستؤدي دورها في حدود طاقتها، في مساعدة شعب تيمور الشرقية في جهوده لبناء دولة تقدمية.

إن فترة السنتين التي يمنحها استمرار وجود الأمم المتحدة ستعطي المؤسسات التي يتم بناؤها في تيمور الشرقية - خاصة الخدمة المدنية - وقتا كافيا للمزيد من التوطيد والتعزيز. وهذه الفترة الواقعة بين المرحلتين فترة ضرورية لكي يكتسب الشعب التيموري الشرقي المهارات والخبرة اللازمة، خاصة في الوظائف الرئيسية التي تفتقر للخبرة المحلية، وذلك لضمان قيام آلية حكومية عاملة وفعالة في فترة ما بعد الأمم المتحدة.

وينوه وفدي بقلق بالملاحظة التي أبداها الأمين العام بأن إنشاء إدارة عامة محترفة وفعالة سيظل تحديا رئيسيا في السنوات القادمة. وحقيقة أنه تم شغل أقل من ٥٠ في المائة فقط من المناصب الإدارية حتى الآن هي مبعث قلق كبير. وسيتعين على البعثة الخلف أن تبحث عن السبل لإيجاد مرشحين مؤهلين لشغل هذه المناصب الحاسمة. كما أن نهج تدريب وتعليم المرشحين الواعدين هو خطوة في الاتجاه السليم، وينبغي أن يكمل عملية التعرف على التيموريين الشرقيين المؤهلين.

وينوه وفدي أيضا بتزكية ٧١ مرشحا للتعيين، بغية شغل الوظائف المائة الرئيسية المشدد عليها في التقارير

السابقة. وهذه مجالات حاسمة يفتقر فيها التيموريون الشرقيون إلى الخبرة. ويأمل وفدي أن يتمكن هؤلاء المرشحون من العمل بشكل جيد مع أقرانهم التيموريين. وستكون خبرتهم ومهاراتهم أساسية في المساعدة على توجيه زملائهم التيموريين. وينبغي أن تتفادى الأمم المتحدة حالة يواجه فيها هؤلاء الموظفون الخبراء قيودا في نقل معرفتهم إلى الموظفين المدنيين المحليين بشكل مباشر. ومن المهم أن نضمن صياغة السياسات والبرامج على أساس الحالة الفعلية على أرض الواقع.

إن عملية بناء الدولة والمصالحة عملية بالغة التعقيد والحساسية. وعودة اللاجئين هي أحد العناصر الهامة في تلك العملية. وفي هذا الصدد، يسعد وفدي أن ينوه بأن عدد العائدين من اللاجئين قد ارتفع في آذار/مارس ٢٠٠٢؛ إذ تم في هذا الشهر وحده تسجيل عودة ٣ ٦٨٠ منهم. وسوف تسهم جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيسير زيارات "الذهاب والاطلاع" واجتماعات المصالحة الحدودية في زيادة أعداد اللاجئين العائدين. إن قرار حكومة إندونيسيا بتمديد الموعد النهائي لعمليات المساعدة على الإعادة إلى الوطن حتى نهاية آب/أغسطس سيسمح للتيموريين الشرقيين بأن يقرروا ما إذا كانوا يريدون العودة إلى تيمور الشرقية بعد الاستقلال أم إعادة توطينهم في إندونيسيا. واستمرار الاتصالات الودية والبناءة بين زعماء تيمور الشرقية والزعماء في جارتها المباشرة والهامة، إندونيسيا، يبشر خيرا بالنسبة لعملية التكامل الإقليمي.

إن التجربة النفسية التي اكتسبتها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ينبغي توثيقها على النحو المناسب واستخلاص الدروس القيمة منها بوصفها نموذجا لبعثة ناجحة لحفظ السلام. ونحن نرى أن أحد أهم الدروس المستخلصة يتعلق بضرورة المشاركة النشطة لبلدان المنطقة، كما كان الحال بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة. وأهمية المشاركة الإقليمية ترتكز على الاعتبارات التالية: معرفة البلاد، وتشاطر القيم الثقافية والعادات واللغة، والاهتمام بكفالة الاستقرار الإقليمي. ونجاح بعثة الأمم المتحدة يمكن أن يعزى، في جملة أمور، إلى تلك العوامل.

ولقد تمكنت بعثة الأمم المتحدة من تشييد الهياكل الأساسية لإنشاء دولة مستقلة. وسيتعين على بعثة الخلف أن تعزز هذا الجهد بحلول أيار/مايو ٢٠٠٤، وأن تخلف وراءها هياكل دولة جديدة قوية وقابلة للحياة. ونحن على ثقة بأنها قادرة على القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى السيد العنابي على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها يوم الجمعة الماضي وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2002/432 و Add.1) الذي يرسم صورة واضحة عن التحديات التي تواجهنا. ويسرنا أن نهنئ فخامة السيد زانانا غوسماو على انتخابه أول رئيس لتيمور الشرقية، ونتمنى له كل نجاح في مساعيه الهامة. والمؤسف أننا لم نستطع الإدلاء ببياننا عندما كان الرئيس المنتخب والوزير الأول في الحكومة الانتقالية، السيد ألكاتيري، موجودين في القاعة. ومع ذلك، نود أن نعرب عن امتناننا لهما على بيانيهما المفيدين والزاخرين جدا بالمعلومات.

سأقتصر في ملاحظاتي على بضع ملاحظات تتعلق بعدد من المسائل التي تتصف بأهمية خاصة لوفد بلادي. لا يسعنا إلا أن نذكر التقدم الكبير المحرز في تنفيذ العناصر

الرئيسية لولاية بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك الانتقال إلى الاستقلال وإنشاء إدارة عامة، وتهيئة بيئة أمنية مستقرة. ونشعر بالتشجيع إزاء الإنجازات التي تحققت في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي قطاعي الصحة والتعليم في تيمور الشرقية، وفي بناء الخدمة المدنية.

ويرحب وفد بلادي باعتماد دستور جمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، وهو الدستور الذي سيدخل حيز النفاذ بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. فتلك الوثيقة تنص على إنشاء دولة ديمقراطية مركزية، تقوم على حكم القانون وعلى مبدأ الفصل بين السلطات.

ويسرنا بخاصة النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية في تيمور الشرقية بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل. ونقدر عاليا الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في تيمور الشرقية، والحكومة الانتقالية لكفالة إجراء انتخابات رئاسية تشريعية عامة ديمقراطية ومنظمة. ونعتبر أن اعتماد الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح كانا حدثين بارزين وهامين على طريق استقلال تيمور الشرقية.

وفي الوقت نفسه، نتفق مع الأمين العام على أن تيمور الشرقية، بعد استقلالها، ستظل تتطلب دعما دوليا كبيرا في عدة مجالات بغية كفالة الأمن في تيمور الشرقية واستدامة واستقرار هياكلها الحكومية. وفي ذلك السياق، نتشاطر التوصيات الهامة الواردة في التقرير الذي أصدره مؤخرا الأمين العام ويتضمن تفاصيل واضحة ومحددة للهيكل المقترح لوجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال.

ونعتقد أن توصيات الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية حكيمة ومفصلة أيضا على حد سواء. وأوكرانيا تؤيدها تأييدا صادقا. ونرى أن الولاية المقترحة للبعثة، وهيكلها، وحجمها، ستكفل المشاركة الدولية الفعالة في إعادة بناء تيمور الشرقية من جانب، وستوفر المشاركة النشطة للتيموريين الشرقيين أنفسهم في بناء بلدهم من جانب آخر.

وفي ذلك الصدد، نرحب بما أبرز الأمين العام ذكره عن مسألة دعم الإدارة العامة في فترة ما بعد الاستقلال، ولا سيما إضفاء الطابع التيموري عليها. فتعزيز العدالة الوطنية وهياكل إنفاذ القانون وما تتصف به من قدرات سيحتاج كذلك، برأينا، إلى اهتمام خاص من البعثة الخلف.

والموضوع الثاني الذي أشار إليه بالفعل متكلمون آخرون هو الأمن في البلاد. وإنني أؤيد تأييدا قويا تشديد الأمين العام على مجالي الأمن الداخلي وإنفاذ القانون، فضلا عن الأمن الخارجي وإحكام السيطرة على الحدود. وجميع هذه المسائل تتطلب وجود شرطة وهياكل عسكرية فعالة. ومن الأهمية تمكين أبناء تيمور الشرقية من الاضطلاع بدور متزايد في كفالة السلامة العامة والدفاع عن حدود تيمور الشرقية. ونحن نرى أن تعزيز قوة الدفاع لتيمور الشرقية وشرطة تيمور الشرقية ينبغي أن يكون بين المهام التي تنفذها بعثة الخلف على سبيل الأولوية.

ونعتقد أن تلك التدابير يجب أن تكون أيضا جزءا من الجهود المتواصلة الكبرى الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاستعمال المناسب للموارد، وإنشاء قدرات وطنية بغية استعمال تلك الموارد بصورة صحيحة.

وأخيرا، أود أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة على الجهود التي يبذلونها وبالممثل الخاص شخصيا، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو على قيادته القديرة والفعالة للبعثة. ونحن على اقتناع بأن البعثة الخلف ستكفل زيادة تعزيز المكاسب التي تحققت في فترة السنتين ونصف السنة الماضية.

واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن أوكرانيا على استعداد لدعم الجهود التي ستبذلها البعثة الخلف برئاسة السفير كاماليش شارما، الذي سيخلف سيرجيو فييرا دي ميلو بوصفه الممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية. ونتمنى للسفير شارما كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل تايلند أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد قاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشيد بكم وبالاتحاد الروسي لتوليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أن أعرب عن تقديري لكم على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن تيمور الشرقية، والتي جاءت في الوقت المناسب تماما قبيل انضمام تيمور الشرقية إلى أسرة الدول كدولة مستقلة. وأود أن أشكر الأمين العام على اقتراحه بإنشاء بعثة خلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. إن مشورته الحكيمة بأن على المجتمع الدولي أن يضمن ألاّ يذهب استثماره هباء ينبغي أن يأخذها الأعضاء المعنيون على محمل الجد. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد، السيد هادي العنابي، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها يوم الجمعة الماضي عن التطورات في تيمور الشرقية.

إننا نأسف لأننا لم يتسن لنا أن نحظى بحضور الرئيس المنتخب كاي رالا زانانا غوسماو في هذه الجلسة اليوم. لكننا، نود أن ننضم إلى بقية المجتمع الدولي في الإعراب عن التهنئة له على الفوز الساحق الذي حققه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم ١٤ نيسان/أبريل. إن وجوده في قاعة المجلس يوم الجمعة يقف دليلا على صلابة ومثابرة شعب تيمور الشرقية، الذي سنحتفل معه بميلاد تلك الأمة في غضون أقل من شهر من الآن.

إن ميلاد تيمور الشرقية كدولة وأمة جديدة جاء نتيجة الإرادة السياسية القوية والتعاون الوثيق بين العديد من الأطراف، وهي الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدولي، لا سيما جيران تيمور الشرقية؛ والأهم من الجميع، شعب تيمور الشرقية وقيادته أنفسهم. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، والسيد سيرجيو فييرا دي ميلو، الممثل الخاص للأمين العام، وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية، على جهودهم الدؤوبة وتصميمهم على ضمان استقرار وأمن تيمور الشرقية، ووضع الأساس والتمهيد لقيام دولة ديمقراطية. وعليه، فإن تيمور الشرقية، وفقا لجميع التقديرات، هي قصة نجاح للأمم المتحدة، وينبغي لنا جميعا أن نعتز بها. وإن تايلند لتعتز بما أسهمت به في سبيل تحقيق قصة النجاح هذه، من خلال مشاركتنا في العنصر العسكري للأمم المتحدة من البداية وتوفير قائدين للقوات.

إن التطورات الأخيرة في تيمور الشرقية تبشر بالخير بالنسبة لمستقبلها السياسي، وتضع في المكان الصحيح لبنات هامة من صرح دولة مستقلة ذات سيادة في تيمور الشرقية يوم ٢٠ أيار/مايو المقبل. وما إقرار الدستور في آذار/مارس ونجاح الانتخابات الرئاسية الأولى من نوعها في تيمور الشرقية والتي عقدت قبل وقت قريب، إلاّ حدثين من الأحداث الأساسية التي تبعث فينا الثقة في التطور السياسي لتيمور الشرقية في المستقبل. ومن شأن كل هذه الأحداث التي جاءت تتويجا للجهود المبذولة أن تساعد في ضمان انتقال المسؤوليات بشكل سلس من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية إلى المؤسسات الوطنية التيمورية الشرقية، وانطلاق تيمور الشرقية نحو الاستقلال الكامل لتكون مسؤولة عن مصيرها، وهو ما سنرحب به أيما ترحيب.

لكن ينبغي لنا ألا نركن إلى الشعور بالرضا عما تم إنجازه. فما زال عمل كثير ينبغي القيام به في تيمور الشرقية، ليس أقله تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية بحيث لا تكون تيمور الشرقية كيانا اقتصاديا تتوفر له مقومات البقاء فحسب، بل وحتى تتمكن، بمرور الوقت، من أن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي على قدم المساواة. ولا يصح ولا يجوز لنا أن نتوقع من تيمور الشرقية أن تفعل ذلك وحدها. وكما ذكر بلدي في مناسبات عديدة، فإن تيمور الشرقية كدولة وأمة مازالت بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي ومساعدته وتعاونه بشكل ثابت ومستمر. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مشاركتها في تيمور الشرقية بالطريقة المناسبة خلال هذه الفترة الدقيقة من الانتقال فضلا عن مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة.

وعلى ضوء هذا، يؤيد وفدي اقتراح الأمين العام بإنشاء بعثة خلف لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في شكل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، على النحو الوارد في تقريره المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/432)، بغية تهيئة مناخ آمن مؤات للعمل الفعال للإدارة التيمورية الشرقية الوليدة، لا سيما في فترة ما بعد الاستقلال. ونأمل أن تولي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية اهتماما كافيا للأمن الاقتصادي والأمن السياسي. وستتطلب الجدوى الاقتصادية لتيمور الشرقية الحديثة الاستقلال دعما دوليا مستمرا وقويا في المستقبل القريب. والتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون عنصرا حيويا كذلك. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على مؤتمر المانحين الذي سيعقد في ديلي يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو، وندعو أعضاء المجتمع الدولي إلى التعهد بتقديم المساعدة التي تتناسب مع قدرات كل منهم. أما بالنسبة لتايلند، فإننا سنقدم المساعدة الفنية في حدود قدراتنا في مجالات مثل الزراعة والصحة العامة والخبرة الفنية، على أساس ثنائي أو من خلال ترتيبات ثلاثية.

فيما يتعلق بالعنصرين العسكري والمدني في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية خلال برنامج الإنهاء المرحلي للبعثة السلف، بموازاة البناء التدريجي لقدرات السلطات المحلية، فإن تايلند، كعهدها، تقف على استعداد للمساهمة في البعثة الخلف. وإننا، في حقيقة الأمر، نناقش مع الأمم المتحدة خيارات إعادة الانتشار بغية مواجهة المتطلبات الأمنية المتغيرة في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وأعتقد أننا جميعا تحدونا توقعات كبيرة ونحن نتطلع إلى يوم ٢٠ أيار/مايو، الذي سيمثل احتفالا بهيجا باستقلال تيمور الشرقية. وكلنا على استعداد لتقديم المساعدة لضمان أن يتم هذا الحدث بشكل ميسر. وقد علمت أنه حتى القطاع الخاص في تايلند سيمد يد العون من حيث توفير مرافق إقامة إضافية – ''فندق عائم'' ثان – لاستقبال العديد من الشخصيات البارزة المتوقع أن تصل إلى ديلي يوم ٢٠ أيار/مايو.

ختاما، إن تايلند ستواصل تقديم الدعم في حدود قدراتها لمساعدة تيمور الشرقية، التي نأمل أن يكتب لها النجاح في تحولها إلى دولة مستقلة تتمتع بكل مقومات البقاء.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جومالا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): تكتسي الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم أهمية خاصة، لأنها تنعقد إزاء خلفية الانتخابات الرئاسية التي جرت مؤخرا في تيمور الشرقية. وإندونيسيا، شعبا وحكومة، تتطلع إلى

الانضمام إلى التيموريين الشرقيين في الاحتفالات التاريخية بعيد استقلالهم، في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢.

إن رحلة تيمور الشرقية نحو دولة ذات سيادة هي، بالطبع، جزء لا يتجزأ من الإنجاز الناجح لولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة السيد كاماليش شارما وهو يوشك على تولي مهمته الجديدة رئيسا لبعثة الأمم المتحدة المقترحة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويود وفدي أن يؤكد له على الدعم والتعاون وهو يضطلع بالمهمة الجسيمة التي تنتظره.

منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذا البند، أدى التعاون البناء على كل المستويات ومن خلال تنفيذ التفاهمات التي تم التوصل إليها بين حكومتي وكل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وتيمور الشرقية، إلى ذلك التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن، وكان من أبرز مظاهره التوصل إلى الاتفاقين الهامين الأخيرين. ونعتقد أن هذا التطور يبشر بالخير لقيام علاقة استشراف للمستقبل ومصالحة بين الجانبين. وعليه، فإن وفدي يرى من الضروري أن يشدد على أن الجوانب الهامة للعلاقة الثنائية ينبغي أن تنمو وأن تتطور بما يتماشى مع المصالح المتبادلة للطرفين المعنيين.

وتؤكد إندونيسيا مجددا على ضرورة التصدي لموضوع اللاجئين المعقد والمتعدد الأبعاد بشكل واف. فمع أن أكثر من ٠٠٠ ٨ لاجئ قد عادوا إلى تيمور الشرقية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٢، فلا يزال هناك حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجئ في محافظة نوسا تينغارا الشرقية. وإن أساس الحل الشامل لقضية اللاجئين يتمثل في النداء المشترك بين حكومة جمهورية إندونيسيا والأمم المتحدة والمؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المتعلق بإيجاد حلول للاجئين التيموريين الشرقيين. إن الإسراع بحل هذه المسألة سيكون في مصلحة كل الأطراف المعنية. وبالتالي، فإن حكومتي ترى أننا ينبغي أن نمضي إلى أبعد من الخطابة والملاحظات المبتذلة وأن نطلب من المجتمع الدولي أن يستجيب للنداء المشترك.

وعلاوة على ذلك، مكَّن الوجود الأمني الفعال على الحدود من عودة اللاجئين بأعداد كبيرة. وما هو أهم، أن التعاون الجيد بين القوات المسلحة الإندونيسية وبعثة الأمم المتحدة ظل عنصرا رئيسيا في كفالة الأمن، كما عبر عن ذلك تقرير الأمين العام. وذلك التعاون كان ينبغي أن يكون محور تركيز التقرير بدلا من الإشارات غير الضرورية إلى ''الميليشيات''، لأن استعمال هذه المصطلحات يعطي انطباعا خاطئا بأنه توجد فوضى على الحدود، وهذه ليست الحالة إطلاقا.

وبالمثل، نرى أنه كان ينبغي للتقرير أن يركز على التعاون الجيد بين إندونيسيا وبعثة الأمم المتحدة، المتمثل في عقد اجتماعات منتظمة على مستوى العمل لردع النشاط الإجرامي، بدلا من وصف النشاط الإجرامي بدون أي دليل ملموس. وقبل فترة وجيزة فقط، في ٢٤ نيسان/أبريل، أجريت محادثات ثلاثية بشأن مسائل الأمن الإقليمي بين إندونيسيا وبعثة الأمم المتحدة وتيمور الشرقية وأستراليا، تهدف إلى ردع الجرائم العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات، وغسل الأموال وتهريب البشر. وهذا تطور هام في الحقيقة لتعزيز التعاون الإقليمي.

وإننا، علاوة على ذلك، نولي أهمية كبيرة للتعاون المشترك بشأن الحدود، كما يشهد على ذلك التزامنا بمختلف الاتفاقات. ومع ذلك، فإن اتفاقات الحدود ينبغي ألا ترتبط بأي حال من الأحوال بالمسائل الأمنية، ناهيك عن أن تكون

متصلة بتخفيض العنصر العسكري للبعثة الخلف لبعثة الإدارة الانتقالية. إن الاتفاقات، بسبب طابعها الجبري، لا يمكن أن تفرض على أي من الطرفين المعنيين وينبغي أن ينظر إليها في سياق العلاقات الثنائية المتطورة.

إن التزامنا بتحقيق العدالة بمحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في تيمور الشرقية في الفترة المفضية إلى الاستفتاء الشعبي الذي أجري في آب/أغسطس ١٩٩٩ والفترة التي أعقبته مباشرة، انعكس في ذات الوقت في بداية إجراءات المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي عشية تلك المحاكمات اعتمدت حكومتي لائحتين هامتين تحكمان حماية الشهود وتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

ويرى وفدي أن هذا التقدم الهام الذي تم إحرازه خصيصا لتحقيق فعالية أداء المحكمة ينبغي أن يستقبل استقبالا إيجابيا، حيث أنه يشهد بلا منازع على الجهود المخلصة المبذولة من الحكومة الإندونيسية والبرلمان والمؤسسات القضائية والمجتمع المدني كذلك لتنفيذ هذه العملية القضائية بطريقة سريعة وعادلة. فلنحترم إذن استقلال الجهاز القضائي الوطني، ولندعه يأخذ مجراه، ولنمتنع عن الأحكام المرتجلة والمتسرعة. ويجب، علاوة على ذلك، أن نرحب بالمساعدة الثنائية والدولية لتعزيز قدرة محاكم حقوق الإنسان، كما قدمتها مؤخرا فرنسا.

وإذ يفتح فصل جديد في حياة شعب تيمور الشرقية، فإن حكومتي ملتزمة باعتماد نهج يستشرف المستقبل قائم على أساس التعاون والشراكة، بدلا من التعلق بمسائل الماضي. ولبلوغ هذه الغاية، تقدم إندونيسيا دعمها لجهود الحكومة الجديدة في ديلي ومساعيها من أجل إقامة الحكم الصالح، الذي ينبغي أن يشمل فيما يشمل اعتماد تشريع مناسب لتقرير وضع الحقوق المتعلقة بالأرض والملكية في تيمور الشرقية، واحترام الحقوق الأساسية لأبناء تيمور الشرقية بغض النظر عن معتقداتهم السياسية، وحكم القانون، وسلاسة الأداء الإداري والجهود المتواصلة المضطلع بها لتعزيز المصالحة بين شعبها.

أخيرا، تؤكد إندونيسيا من جديد استعدادها للعمل، بروح التعاون والشراكة والوئام والصداقة في سبيل بناء مجتمع سلمي موحد قابل للاستمرار في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل الفلبين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ياتشينكو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يسرني، سيدي الرئيس، أن أخاطب مجلس الأمن في هذه الجلسة التاريخية تحت قيادتكم المقتدرة. وأود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة.

وأود أيضا أن أنقل تهانئ حكومتي العميقة للرئيس زانانا غوسماو على انتصاره الساحق في أول انتخابات رئاسية لتيمور الشرقية. إن الدعم الثابت الذي أولاه التيموريون لقيادته غير اعتيادي وهو جدير به تماما. وإجراء الانتخابات بصورة سلمية ومنظمة يعبر تعبيرا حسنا عمن كانوا وراءها، وخاصة بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وقيادتها، ولجنة الانتخابات الدولية، وليس أقل ذلك الشعب التيموري، الذي نحييه تحية إجلال وإعجاب على تصميمه على رسم مصيره بنفسه.

في غضون أقل من شهر سيرحب المجتمع الدولي بدولة جديدة. وقد شهدنا تحول تيمور الشرقية من الصراع إلى دولة مستقلة. وفي هذا الصدد، نشيد ببعثة الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو. ولكن، قبل كل شيء، يجب أن نشيد بأبناء تيمور على جهودهم العظيمة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما

ينبغي عمله. ونرحب بالممثل الخاص الجديد، السيد كماليش شارما، الذي سيواصل العمل الممتاز للسيد فييرا دي ميلو.

لقد قدم تقرير الأمين العام سيناريو نابضا بالحياة للحالة في تيمور الشرقية وفي أي اتجاه تسير. ويوضح التقرير أنه على الرغم من أن الطريق إلى ميلاد تيمور الشرقية كان سهلا وأن بعض الهياكل الأساسية أصبحت قائمة، فإن التحديات المقبلة تحديات هائلة، كما هو الشأن مع أي دولة جديدة. وإذا كان هناك أي معنى عام يمكن استخلاصه، فهو أن المجتمع الدولي يتعين عليه أكثر من أي وقت مضى أن يظل صامدا على الطريق في دعم تيمور الشرقية، على الأقل خلال السنوات القليلة المقبلة. والمجالات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم فيها المساعدة مجالات واسعة، وقد حددها الأمين العام، وخاصة المجالات الثمانية للبرامج المتعلقة بالتعمير، كما حددتها الفقرات من ٤٣ إلى ٥٧ من تقريره.

لقد دأبت حكومتي على الإعراب عن تأييدها لوجود قوي للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد استقلالها، وأيدت مقترحات الأمين العام التي قدمها في كانون الثاني/يناير الماضي بإنشاء بعثة خلف. واليوم نؤكد ذلك التأييد من جديد، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بهياكل وبرامج البعثة الخلف لبعثة الإدارة الانتقالية، أي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

والتخفيض التدريجي المقترح للعنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري خلال فترة سنتين وتسليم مهامها لأبناء تيمور يقع تماما في إطار ''مبدأ ملكية زمام الأمر'' وبناء القدرة الذي توخيناه لتيمور الشرقية.

وفي سياق ثنائي، يسر وفد بلادي أن يبلغ المجلس بأن مجموعة من برامج تطوير الموارد البشرية لأبناء تيمور الشرقية يجري إعدادها بين حكومتي ودول مانحة أخرى. وحكومة الفلبين تشارك أيضا في مشاريع تعاون إقليمية لمساعدة تيمور الشرقية في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

وإذا ما كان لنا أن نرى إكمال ما يعد قصة نجاح للأمم المتحدة فيجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا في إظهار دعمه لتيمور الشرقية والإبقاء عليه، واضعا في اعتباره أن أمنها هش وأن عملية بناء الدولة عملية معقدة.

أخيرا، اسمحوا لي بأن أشكر الأمين العام وممثليه على التزامهم المستمر بالسلام والديمقراطية في تيمور الشرقية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي للرد على التعليقات.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): لاحظ زملائي بعناية، كما لاحظتُ، كلمات التقدير فيما يتعلق بأعمال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وجهود السيد سيرجيو فييرا دي ميلو بالنيابة عن شعب تيمور الشرقية. وسيسعدني أن أنقلها إلى السيد فييرا دي ميلو. وأنا ممتن أيضا للتأييد الذي أعرب عنه كل أعضاء المجلس وسائر الدول الأعضاء لتقرير الأمين العام ولاقتراحاته بإنشاء بعثة خلف للإدارة المؤقتة. وذلك التأييد يستحق التقدير الكثير وسوف يسهل، وأنا واثق من ذلك، الإنشاء الحسن التوقيت لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية قبل استقلال تيمور الشرقية يوم ٢٠ أيار/مايو.

الرئيس (تكلم بالروسية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.